

التماسك المجتمعي الجزائري
قراءة سوسيوسياسية
Social cohesion in Algeria
Sociopolitical reading

ياسين بولالوة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية yacineboulaloua@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/03/24

تاريخ القبول: 2022/04/07

تاريخ النشر: 2022/06/06

ملخص:

إن إثارة إشكالية التماسك المجتمعي في الجزائر، يحيلنا، بالضرورة، إلى الحديث عن النسق المجتمعي بما يحمله من مؤسسات وقوانين، قيم وأعراف وتقاليد، طبيعة الاقتصاد وسوق العمل، وكذا طبيعة النظام السياسي وفعاليته، فكل هذه العناصر تساهم في إعطاء التماسك المجتمعي شكلا معينا، كما يمكنها (منفردة أو مجتمعة) أن تحدد كذلك تماسكه واستقراره.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن دراسة التماسك الاجتماعي في الجزائر ليست بالأمر الهين، في ظل وجود أزمة مجتمعية معقدة ومركبة، يتداخل فيها ما هو مرتبط باليد الاستعمارية "المفسدة"، بما هو ناتج عن فشل مشروع البناء (الدولاتي والمجتمعي)، إلى تداعيات الانكشافية التي فرضتها وسائل الاتصال المفتوح والعالم الافتراضي.

كلمات مفتاحية: التماسك الاجتماعي، السياسة الاستعمارية، النسق الاجتماعي، التحول الاجتماعي،

الفضاء العمومي الافتراضي

Abstract:

Raising the problem of community cohesion in Algeria necessarily leads us to talk about the community format with its institutions and laws, values, customs and traditions, the nature of the economy and the labour market, as well as the nature and effectiveness of the political system, all of which contribute to giving community cohesion a certain form, and can (individually or collectively) also threaten its cohesion and stability. This study is based on the premise that the study of social cohesion in Algeria is not easy, given the existence of a complex and complex societal crisis, in which what is linked to the colonial hand "corrupting", resulting from the failure of the construction project (international and community), overlaps with the repercussions of the exposure imposed by the open communication media and the virtual world.

Keywords: Social cohesion, colonial politics, social order, social transformation, virtual public space

المؤلف المرسل: ياسين بولالوة

مقدمة

يعد الانسجام الاجتماعي أحد المواضيع المحورية التي اهتم بها علم الاجتماع منذ نشأته الحديثة، كونه الأساس الذي يركز عليه التنظيم المجتمعي والمجتمع ككل، فالخوض في إشكالية التماسك الداخلي لا يمكن أن يستنفذ أو أن يبلغ نهايته، ما دامت أشكاله، محدداته وعناصره تتغير، وزوايا النظر والبحث فيه تتعدد، فهو تفكير في أبنية متعددة ومتداخلة، فيها ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي ونفسي، ناهيك عن عوامل مرتبطة بالتاريخ وأخرى بالواقع المعاش.

إن إثارة إشكالية التماسك المجتمعي في الجزائر، يحيلنا، بالضرورة، إلى الحديث عن النسق المجتمعي بما يحمله من مؤسسات وقوانين، قيم وأعراف وتقاليد، طبيعة الاقتصاد وسوق العمل، وكذا طبيعة النظام السياسي وفعاليته، فكل هذه العناصر تساهم في إعطاء التماسك المجتمعي شكلا معينا، كما يمكنها (منفردة أو مجتمعة) أن تحدّد كذلك تماسكه واستقراره.

وإذا كان التماسك عند علماء الاجتماع الغربيين، يقاس بدرجة حرص الجماعة على الانتماء إلى كيان واحد والعمل على تقويته واستمراره والدفاع عنه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاذبية الجماعة وضمانها لاستقطاب عموم أفراد المجتمع للانخراط في المسار العام ومقاومة أية قوى تحاول النيل من الجماعة أو الحد من قوتها، فإن محاولة تسليط الضوء على وضع التماسك المجتمعي في الجزائر، يستدعي، حسب مقاربتنا التحليلية، إخضاع الحالة الجزائرية، بالإضافة إلى هذين المحددين (الانتماء والجاذبية)، لرؤية سوسيوسياسية مع التركيز على مختلف المحطات المفصلية التي عرفها تاريخ الجزائر إبان الفترة الاستعمارية وبعدها.

وعليه، ننطلق بمقتضى هذه المقاربة البحثية التي تتوخى البحث في راهن المجتمع الجزائري وصلابة بنائه الاجتماعي والثقافي وحتى النفسي، من فرضية أن المجتمع الجزائري يعيش مرحلة انتقالية في تاريخه كمجتمع في طريق التحول، وأن الأزمة المجتمعية التي سنحاول تفكيكها هي أزمة معقدة ومركبة، يتداخل فيها ما هو مرتبط باليد الاستعمارية "المفسدة"، بما هو ناتج عن فشل مشروع البناء (الدولاتي والمجتمعي)، إلى تداعيات الانكشافية التي فرضتها وسائل الاتصال المفتوح والعالم الافتراضي الذي أضحى "سلاحا فتاكا" يهدد استقرار المجتمع وتماسكه.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية، تفكيك موضوع "الانسجام الاجتماعي في الجزائر"، من خلال مقابلة مظاهر الأزمة الاجتماعية (الهجرة السرية، البطالة، غياب الثقة، تنامي الولاءات الفرعية،

التطرف، العنف المجتمعي...)، بالواقع السوسيو/ثقافي والسياسي وكذا إكراهات السياق الإقليمي والدولي، فهذا الارتباط سيفيدنا في فهم إشكالية التماسك والتأسيس لمقاربة معرفية نقدية من شأنها تجاوز التحاليل التي تركز على مظهرات الأزمة، إلى تقديم تفسير للخلل الذي أصاب النسق الاجتماعي بفواعله ومؤسساته ومنظومته القيمية، وحال دون أن يكون هناك توافق مجتمعي حول مشروع مشترك محفز لروح الانتماء والعيش المشترك.

ولكي نفكك هذه المعادلة المعرفية، عمدنا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

1. يتعرض المحور الأول للمقاربة المعرفية التي يمكن توظيفها لتفكيك موضوع التماسك الاجتماعي في الجزائر، من منطلق أن الدراسات الغربية التي تعالج هذه الإشكالية تنطلق من خصوصية مجتمعاتها وقضاياها الاجتماعية والتاريخية، وهي في الأساس متصلة بالحقول المعرفي الذي نمت داخله ووطورت فيه قضاياها النظرية وإشكالياتها البحثية وأدوات تحليلها المعروفة. وعليه، لا يمكن معالجة موضوع الدراسة وفهم الديناميات والتحويلات الاجتماعية في الجزائر، باستعمال تعميمات ونتائج غير ملائمة لبيئة لها إطارها الاجتماعي والتاريخي ومسار تكويني معرفي خاص بها.
2. يتناول المحور الثاني بالتحليل أهم مواطن الخلل الذي أصاب النسق الاجتماعي بمختلف أبعاده، والتي حددت التماسك الاجتماعي ومنظومة القيم الضابطة له، بدءاً بالتشوهات الموروثة عن الفترة الاستعمارية، إلى مخلفات الخيارات الاقتصادية التي اعتمدت في مرحلة البناء بعد الاستقلال، إلى إكراهات الفضاء العمومي الرقمي الذي فتح الباب واسعاً أمام التشظي والانقسام المجتمعي.
3. أما المحور الثالث فسيتم فيه تناول أهم المظاهر الاجتماعية التي تعكس وضعية التماسك المجتمعي في الجزائر، مع التركيز على ظاهري العنف والهجرة السرية باعتبارهما مؤشرا مهددان للاستقرار المجتمعي.

1. التماسك الاجتماعي.. التبيينة المعرفية ودرس التاريخ الجزائري

1.1 التبيينة المعرفية:

تواجه الدراسات الاجتماعية في بلادنا، على غرار بلدان العالم الثالث عموماً، أزمة "فقر نظري" وغياب لأدوات التحليل الضرورية لمعالجة قضايا مجتمعاتنا، حيث راهن المنشغلون بقضايا المجتمع وتطوره على قدرة النظريات السوسيولوجية الغربية، باشكالياتها المعرفية وتعميماتها النظرية، تقديم الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعنا، "الذي يختلف في تكوينه ويزيد تعقيداً على واقع المجتمعات الغربية". (الكنز، صفحة 102)

إن معالجة إشكالية التماسك الاجتماعي، والتي تعد إحدى أهم المواضيع التي أثارها الأدبيات الغربية في حقل علم الاجتماع، يمكن أن تنطلق من التراكم المعرفي الذي خلفه علماء الاجتماع الغربيين، وكان نتيجة لحركة التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الواسعة التي حدثت عند انتقال المجتمعات الغربية إلى مرحلة التصنيع وتقسيم العمل، ولكن هل يمكن أن يصلح هذا لما يتعلق الأمر بمجتمعات عرفت تطورا تاريخيا مختلفا وديناميات اجتماعية مغايرة؟

معرفياً، لا يجب أن يغيب عن ذهن الباحث أن التطور النظري للعلوم الاجتماعية (الإنسانية) مرتبط بعاملين رئيسيين: خصوصية المجتمع وقضاياها الاجتماعية والتاريخية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحقل المعرفي الذي نمت داخله وطورت فيه قضاياها النظرية واشكالياتها البحثية وأدواتها التحليلية المعروفة. (الكنز، صفحة 101) وإذا ما زحزحنا هذه القاعدة المعرفية وأردنا إسقاطها على تطور الدراسات الاجتماعية عندنا، ونجاعة مخرجاتها في فهم الدينامية الاجتماعية المحلية، وتقديم القراءة العلمية المناسبة لفهم المادة الاجتماعية والتاريخية، فإننا سنصطدم بحقيقة أن المسار الذي اتخذته لم يعدو يكون "اقتباساً" غير موفق لاشكاليات غربية لا تلائم واقعاً كان يبحث عن تأسيس نظام اجتماعي وسياسي له من الشرعية والتوافق ما يكفي لضمان التحول السلس والاستقرار المنشود.

إن هذا النقل "الفوضوي"، بتعبير علي الكنز، (الكنز، صفحة 102) "تم في مناخ لم يتمشكل ضمن تحليل بعيد النظر في تفسير مختلف النظريات وبناء المفاهيم في ضوء الواقع المحلي"، وعليه، وجد الدارسون

أنفسهم أمام مفاهيم ونظريات ضعيفة التأثير لكونها مستوردة، ومقطوعة عن جذورها الاجتماعية والتاريخية، وعن مسار تكوينها الاستمولوجي، وهو ما أثر، بشكل كبير، على الخيارات الاستراتيجية والقرارات المصرية، لاسيما في قضايا جوهرية تخص قضايا الهوية والتنظيم الاجتماعي وشكل الدولة ومكانة الدين والثقافة.

إذا انطلقنا من هذا "التصور المعرفي" في معالجتنا إشكالية ورقتنا البحثية، فإننا سنكون مضطرين للعودة إلى الدراسات الاجتماعية الحديثة والمعاصرة التي جعلت من إشكالية التماسك الاجتماعي، مدخلا نظريا مهما لفهم التحولات التي عرفت المجتمعات الغربية خلال انتقالها من شرعية اجتماعية/سياسية إلى أخرى، ومن نمط انتاجي إلى آخر، ولعل إميل دوركايم كان أحد أهم من طور هذا التوجه بأطروحته المرتبطة بتقسيم العمل وشكل التضامن في المجتمعات.

بالنسبة لإميل دوركايم في كتابه "حول تقسيم العمل الاجتماعي" **De la division du**

travail social ، يعد وجود التماسك الاجتماعي والأشكال التي يتخذها أحد الاختلافات الرئيسية بين المجتمعات الحديثة والتقليدية، (Durkheim, p. 149) ومع وصول الثورة الصناعية، ظهرت أشكال جديدة من التضامن بين الأفراد. لقد درس دوركايم المجتمعات وفقا لنوع التضامن الموجود بين آلي وعضوي، باعتبار أن الآلي يستند إلى روابط الدم والقرابة، والثاني يقوم على تقسيم الوظائف في المجتمع، فإنه يؤكد أن هذين النمطين متعارضين تعارضا حادا، وبالتالي، لا يمكن أن يتأسس المجتمع المتضامن عضويا إلا على أنقاض المجتمع الأول. (Durkheim, p. 158)

لقد شكلت هذه النظرة المبنية على ثنائية التقليدي والحديث، ودراسات أخرى سبقت في ميادين مختلفة ولكنها متقاربة من حيث منطق الرؤية والهدف (السوسيولوجية والأنثروبولوجية والاثنوغرافيا)، الإطار العلمي/التاريخي الذي وضعت فيه الدراسات والبحوث الميدانية حول المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، وكانت في أغلبها تهدف إلى فك "شفرة" هذا المجتمع لتغيير هويته وإخضاعه لطور جديد من التكوين بما يتماشى والعهد الجديد الذي ارتبط فيه التوسع الرأسمالي بمشروع الهيمنة والاستعمار.

وعليه، ظهرت نماذج نظرية وأدوات مفاهيمية خاصة بالسياق المغاربي المستعمر، ولعل أشهرها "المقاربة الانقسامية" *Approche segmentaire*، (بوطالب، الصفحات 37-38) التي كانت منطلقا لدراسة بعض المناطق في الجزائر، على غرار منطقة القبائل التي أخذت القسط الأكبر من اهتمام الدارسين (المونوغرافيا المفصلة لمنطقة القبائل (Hanoteau et Letourneaux)، و الدراسة التي قدمت حول البنيات والمؤسسات القبلية في مناطق القبائل والأوراس ومزاب Emile Masqueray، والذي خلص في بحثه إلى أهمية الصلحاء ومكانتهم الرمزية في تحقيق الاستقرار والتهديئة باعتبارهم "الموجه الفعلي والخفي للإرادة الجماعية". (الهراس، 1986، صفحة 266)

لقد تفتن المستعمر إلى أهمية رجال الدين والصالحين في تحقيق التوازن والتماسك الاجتماعيين، فبوساطتهم يضمن المجتمع استمراره، خاصة في أوقات الأزمات وعند مواجهتهم لخطر خارجي، حيث يصبح لهؤلاء الصالحين اليد الطولى في توحيد الصفوف وحرصها.

لقد ركز "علماء الاستعمار" في دراساتهم لمجتمعات شمال إفريقيا على عوامل التماسك الاجتماعي التي تشكل تهديدا لبقائهم ونجاح مشروعهم الاستيطاني، فعمدوا إلى تفكيك الأبنية الاجتماعية والثقافية عبر تدمير المنظومة القبلية وتهجير الزعامات وفرض قيود على التعليم الأصلي وتهجير السكان وقطع الرابط بين السكان والأرض.

هذا غيض من فيض، فالدراسات التي أنجزت في الفترة الممتدة من منتصف القرن الـ 19 وإلى غاية

نهاية هذا القرن، شملت الواقع الجزائري بمختلف أبعاده، مستعينة في ذلك بالحوية الكبيرة التي عرفتھا المدارس الاجتماعية بمختلف فروعها (علم الاجتماع، علم النفس، الانثروبولوجية، الاثنولوجيا واللسانيات المقارنة والاثنوغرافيا والتاريخ والجغرافيا البشرية وعلم السكان)، في فرنسا والغرب عامة، والتي جعلت من المجتمع الجزائري "البدائي والمتخلف" حقل تجارب لمقارباتها ذات الخلفية العنصرية. (عيادي، صفحة 18)

1. 2. درس تاريخ الجزائر:

عندما نخوض في إشكالية التماسك في الجزائر، فإننا نطلق من طبيعة هذا المجتمع الذي صقلته أحداث تاريخية كثيرة وتحديات كبيرة تركت آثارا يصعب تجاوزها وتجاهل التناقضات التي أحدثتها تفكك البنيات والمعايير والقيم الاجتماعية، وأهم هذه التفككات تلك التي تخص الرأسمال الرمزي الذي كان ينظم العلاقات بين الأفراد والجماعات في الجزائر، وهي العرض والعائلة والارتباط بالأرض والشرف والصيت.

لقد بقي الجزائري خلال الفترة الاستعمارية وبعدها، "إنسانا جماعيا être communautaire، إنسانا مطبوعا بشدة بتطبع الجماعة، إنسانا لا يوجد في أسمى حالاته إلا كعضو في جماعة بمعنى داخل الجماعة بواسطة الجماعة ومن أجل الجماعة"، (شقرون، صفحة 68) وهذا بالرغم من كل التغييرات التي طرأت وحاولت نقله من الجماعة وعصبيتها إلى المواطن المندمج في المجتمع المتنوع بعيدا عن الولاءات الضيقة.

أيقن المستعمر أنه لن يتمكن من تحقيق أهدافه الاستراتيجية إلا بتفكيك المجتمع الجزائري وطمس هويته، فالظروف التاريخية خلال الفترة الاستعمارية، كانت قادرة على اقتلاع الإنسان الجزائري من جذوره وجماعته وترابه، ولكنها فشلت بوجود مناعة قوية كانت تضمنها طبيعة المجتمع بأبنيته التقليدية ومقومات هويته المتميزة عن هوية المحتل. (لطرش، 2021، صفحة 1447)

غداة الاستقلال، وبعد الانتهاء من المستعمر الذي كان وجوده أحد الأسباب الرئيسة للتماسك والوحدة الوطنية، كان لا بد من توفير إطار واضح للحصول على طريقة جديدة في الانتماء والوجود والتفكير والسلوك وإدراك الغير، وهنا كان لا بد من وضع تصور يتم من خلاله معالجة التشوهات في الجسم الاجتماعي التي تسببت فيها السياسة الاستعمارية، والارتقاء بالتنظيم المجتمعي التقليدي المؤثث بالانتماء إلى العشيرة والقبيلة والمنطقة والأرض والجماعة، والتوجه إلى بناء جديد يحقق فيه الاندماج الكلي وتبني فيه مواطنة جامعة.

لا يخفى أن هذه اللحظات التاريخية التي يتم فيها تحديد الوجهة والمسار، كثيرا ما تكون فاصلة في مسار أي مجتمع، ومحددة لطبيعة التحول ومآلاته، خاصة وأن عملية البناء على أنقاض تركة استعمارية

"مسمومة"، وسياق داخلي ودولي مطبوع باصطفاف أيديولوجي، لم يكن بالأمر الهين، وكان يحتاج إلى وضوح في الرؤية وبعد نظر.

لو عدنا إلى الأدبيات التي اهتمت بموضوع "التماسك الاجتماعي" فإننا سنجدتها تتكلم عن مجتمعات فصلت في مسائلها الكبرى المرتبطة بالعقد الاجتماعي والسياسي وهويتها الثقافية والاجتماعية وغطها الاقتصادي، لقد طرحت هذه المسألة للدراسة لأن الواقع فرض ضرورة البحث في كيفية الحفاظ على التوازن المجتمعي واستقرار أبنيته خلال لحظات تحول سلس. إن طرح الموضوع ذاته في السياق الجزائري يختلف تماما، ويستدعي، كما ذكرنا آنفا، استحضار بعض المسائل المرتبطة بالخيارات "الحاسمة" التي اتخذت وخلفياتها الأيديولوجية والمعرفية.

وبعيدا عن الأحكام والمحاکمات التاريخية، فإن المشروع الاجتماعي الذي انتهج، بخلفياته الأيديولوجية ورهاناته السلطوية، لم يأخذ في الحسبان خصوصية الواقع الجزائري بموروثه الثقافي والتاريخي، وهو ما دفع بعض الدارسين للتأكيد بأنه كان من الواجب أحداث قطيعة مع النظرة الكولونيالية ومقاربة المجتمع الجزائري بأدوات التحليل الخلدوني التي تبقى ضرورية باعتبارها مرآة عاكسة لهذا الواقع الذي لا يزال محكوما بالقوانين نفسها التي حكمت مجتمع ابن خلدون منذ 6 قرون مضت. (جغلول، 1987، صفحة 79)

إن الاهتمام بالفكر الخلدوني أضحى بالنسبة للكثير من المنشغلين بالواقع السوسيولوجي الجزائري، "الطريق الملكي" La voie Royal على حد تعبير عبد القادر جغلول، إذ يمثل السبيل الأمثل للقطيعة مع "التمركز الغربي"، (جغلول، 1987، صفحة 79) الذي سيطر على الدراسات الاجتماعية المهمة بتاريخ الجزائر.

وعليه، فإن الاستفادة من الرؤية الشاملة التي قدمها ابن خلدون حول النسق القبلي في شمال إفريقيا لا مناص منه، وهو ما اعتمد عليه الكثير من رواد المدرسة الكولونيالية مثل ارنست جيلنر (Ernest Gellner, "Nord", System tribal et changement social en Afrique du Nord)، حيث وظفوا، بطريقة مغرضة، (Lacheraf, 1988, p. 187) بعضا من مقولاته

ونتائج قراءته لطبيعة الدولة والواقع القبلي لمجتمعات شمال إفريقيا، ورأوا أنها لا تختلف كثيرا عن الطرح الانقسامى، ليؤكدوا في الأخير صعوبة بناء كيانات سياسية موحدة يتحقق فيها الاندماج الكلي. (Djender, 1991, p. 187)

كان يمكن الاستثمار في هذا السجل المعرفي حول التاريخ الاجتماعي والثقافي والخبرة السياسية في الجزائر، في ظل وجود إرث تاريخي ومعرفي معقد، مع استمرار، ملفت للنظر، للاهتمام الفرنسي السوسيولوجي بالجزائر قبل الاستقلال وبعده، فالدراسات الاجتماعية لم تنقطع في مراكز البحث الفرنسية من أجل "الخروج بنتائج تحدد للإدارة الفرنسية معالم خريطة التغيير التي تسمح بتعطيل أو إلغاء خصوصيات تاريخية لنموذج المجتمع الجزائري المحتل وإحلال مكانه بطريقة مدروسة ومضبوطة فيما متعارضة معه ونموذج المجتمع البديل الذي ترعاه إدارة الاحتلال". (عيادي، 2018، صفحة 14)

2. طبيعة وأبعاد "التماسك الاجتماعي" في الجزائر .. من المقاومة إلى التشوه

إن دراسة موضوع "التماسك الاجتماعي" يحيلنا بالضرورة إلى ما تقوله النظريات الاجتماعية التي اهتمت بهذه الإشكالية الدائمة الحضور على طاولة البحث في المجتمعات المعاصرة، حيث طرحت لأول مرة عندما انتقلت المجتمعات الأوروبية إلى شرعية سياسية/اقتصادية جديدة مع بداية مرحلة التصنيع وتقسيم العمل، وتثار اليوم بعد أن دخلت هذه المجتمعات زمن الثقافة الاستهلاكية والعولمة الثقافية وبداية تلاشي المنظومة الحداثية بمفهومها التقليدي. (Jaques, 2006, pp. 6-7)

في البداية، فإنه من الضروري التنويه إلى أن طبيعة المجتمعات ودرجة تعقيدها وطبيعة اقتصادياتها هي محددات جوهرية تجعل من الإشكاليات البحثية تتمايز وتختلف بين مجتمع وآخر. فلن يجدي نفعا قبول الإشكاليات والتعميمات النظرية للآخرين، والتي يمكن تؤدي بنا إلى ميدانهم الخاص لكي نخضع لمنطقهم المرتبط بالهيمنة والخضوع. (شقرن، 1986، صفحة 68)

ولعل ما يثير الانتباه عند البحث عن الدراسات والتقارير التي قدمت حول هذا الموضوع في مجتمعات العالم الثالث، ربط التماسك الاجتماعي بموضوع التنمية ومشاركة المواطنين في الشأن العام وقضايا المساواة والعدالة، فالاهتمام بالاستقرار الاجتماعي يأخذ منحى آخر عندما يتعلق الأمر بدول "المحيط"، التي

أصبحت، بحكم الواضع الذي فرضه الفضاء المفتوح، تشكل عبئا على استقرار مجتمعات دول "المركز"، وتهدد في الوقت ذاته المصالح المكتسبة منذ العهد الاستعماري.¹

فنحن إذا أمام "نمذجة" مكتملة الأركان لهذا الموضوع، فمسألة التماسك في البلدان النامية كظاهرة يمكن أن تؤثر في سير المنظومة الرأسمالية العالمية، وهو ما يتطلب، حسب رأيهم، التدخل لمساعدة هذه الدول التي فشلت في تحقيق استقرارها الاجتماعي بتقديم حلول "جاهزة" للحد من بعض التهديدات التي أصبح مداها يصل إلى دول الشمال لاسيما تعلق منها بالتطرف والهجرة السرية.

علينا تجاوز هذه النظرة القاصرة لموضوع التماسك الاجتماعي، وتخطي هذا النوع من "التحليل السطحي" الذي يعالج التظاهرات، ولا يغوص في الأسباب التي تقف وراء التشوه الذي أصاب البناء الاجتماعي والثقافي وجعل بعض الظواهر السلبية (التطرف، العنف، الهجرة السرية، النسب المرتفعة للطلاق...) تنصدر الواجهة، وهي كما نقول "غريبة عن مجتمعنا وتقاليدنا"، ولكن دون معرفة لماذا ظهرت وأسباب ذلك؟

وعليه، فإننا سَنحاول، في هذا المحور، تفكيك طبيعة التماسك الاجتماعي في الجزائر وأبعاده، باعتماد مقارنة تحليلية للبناء الاجتماعي، في ضوء ظروف تشكله قبل وبعد الاستقلال، وذلك بالعودة إلى اللحظة الكولونيالية ثم خيارات البناء ومآلاتها بعد الاستقلال، إلى ما فرضته الطفرة المعلوماتية والفضاء المفتوح على مجتمعنا من تحديات وتهديدات.

2. 1 التماسك الاجتماعي في الجزائر والتركة الاستعمارية:

عندما نتكلم عن البنية الاجتماعية للجزائر، فإنه من الضروري العودة إلى الفترة الاستعمارية التي شكلت "لحظة" تحول جذري و"تغير عميق في مكونات وهوية المجتمع الجزائري، وقلبت كثيرا من معطياته الذاتية قلبا عنيفا، وكانت وراء حصول رجات عميقة في مساراته وسياقاته المختلفة، ما زالت شواهدا قائمة ومستمرة بأشكال وسمات في السلوك والتصرفات ونمط الحياة".

¹ تصدر دوريا سلسلة دراسات وتحقيقات عن مركز التنمية لمنظمة التعاون والتنمية، تحدد وتحلل وتقدم حلولاً عملية للسياسة والتحديات الملحة للتنمية العالمية، مع التركيز على مناقشة أهمية التماسك الاجتماعي في البلدان النامية التي تشهد مراحل تحول ودينامية اجتماعية جديدة.

لقد حاول المستعمر تهجين المجتمع الجزائري وتفكيك بنياته ومعاييره وقيمه الاجتماعية وإدخاله في خانة المجتمعات الأنومية Anomique، فالأنوميا بالمعنى الدوركايي، هي وضعية تفكك أو فقدان قوي للضبط يصعب بعده الإصلاح لكي يعود المجتمع إلى سيره العادي، فالأنوميا Anomie هي قطيعة مع التماسك الاجتماعي، (Icheboudène, 2000, p. 46) وانقلاب في القيم المقبولة كأمثلة موجهة للسلوك، هي في الأخير فشل في العودة إلى المسار المحدد بمشروع جامع وأهداف متوافق حولها. وكما رأينا في المحور الأول، فإن الاستعمار الفرنسي وظف كل قدراته المعرفية والعسكرية للقضاء على الهوية الجزائرية، عن طريق شل ميكانيزمات عمل الأبنية الاجتماعية، وعلى رأسها تدمير البنى القبلية وبث الفقرة بين مكونات المجتمع الجزائري، وتطبيق برنامج ثقافي وتربوي هدفه سلخ المجتمع عن قيمه الحضارية والتاريخية. سنركز في هذا السياق على مقاربتين متكاملتين للسياسة الاستعمارية في الجزائر، وهما المقاربة العرقية والمقاربة التغريبية.

2. 1.1. التقابل العرقي:

انطلاقا من إرادة التقسيم باعتبارها المحرك الأساسي في السياسية الاستعمارية، عملت إدارة الاحتلال على بث الفقرة بين الجزائريين مستغلة التنوع الثقافي والعرقي، خاصة في منطقة القبائل، معتبرة إياها أكثر المناطق الجزائرية قابلية للإدماج، ففرنسا كانت تريد تذكير البربر بماضيهم المسيحي أيام الرومان وتهيئتهم لقبول النظم الفرنسية المسيحية التي يستن بها المواطنون الأوروبيون في الجزائر، رغم أن المنطقة ظلت وفيه لمبادئ الإسلام واللسان العربي. (أزواو، 2021، صفحة 283)

وقد خصصت الإدارة الفرنسية معاملة وقوانين خاصة لهذه المنطقة، ولهذا الغرض، كثفت من عملياتها بمحاربة المدارس القرآنية وإجبارية التعليم في المدارس الفرنسية وحظر التكلم بلغة أخرى غير البربرية أو الفرنسية، وإغراق المنطقة بالإرساليات التبشيرية، كما عملت على إحياء الأعراف والتقاليد الأمازيغية لتحل محل قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، خاصة في مسائل الزواج والطلاق والميراث (مرسوم 28 أوت 1874 الذي ألغى المحاكم الإسلامية)، (المدني، د.ت.ن، صفحة 139) وأبقت على الزعامات التقليدية وأوجدت جماعات على شكل مجالس للقرى وحافظت على النظام الضريبي التقليدي للمنطقة، وأوجدت سنة 1898 تمثيل خاصا للقبائل في المفوضية المالية، وتمييزهم في مجالات الضرائب والهجرة والتمثيل النيابي، حيث تم تقسيم التمثيل الأهلي في النيابيات المالية إلى قسمين عربي وقبائلي وإعفاء سكان "الزواوة" من

بعض الضرائب المفروضة على الجزائريين، وحتى في إعطاء "الزواوة" الأولوية في مجال الهجرة التي لعبت دورا هاما في نشر الطابع الفرنسي وتخطيط البنية القبلية الجزائرية. (آجيرون، 1982، صفحة 108)

حتى وإن فشلت أهداف السياسة الاستعمارية في ضرب الوحدة الاجتماعية الجزائرية، إلا أن "التقابل العرقي" الذي عمل على تكريس المستعمر، بقي حاضرا في المخيال الجمعي، خاصة وأن مضامين التنشئة الاجتماعية التي فرضت على سكان المنطقة، من خلال المدارس والإدارة الاستعمارية وبعض النخب الموالية، كانت تحيل إلى قراءات كولونيالية لتاريخ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا وإلى "اضطهاد" مزعوم تعرض له العنصر البربري من قبل "العرب الغزاة"، "كي لا يتعود شعب الجزائر على احتكاك أحدهما بالآخر". (آجيرون، 1982، صفحة 108)

هذه التركة الاستعمارية، وحتى وإن فشلت في تحقيق "حلمها" بالبقاء أو التقسيم، إلا أن نتائجها ظهرت بعد الاستقلال، حيث أصبحت "المسألة الثقافية" من بين أهم المواضيع إثارة للأزمات، لاسيما وأن النظام الجزائري، ومنذ الاستقلال، لم يحسم في موضوع التوافق المجتمعي، فالتنوع الموجود لم يخضع لقواعد تحظى باتفاق ولو نسبي في إطار نسق عام تتحدد في إطاره أساليب التعبير والدينامية الاجتماعية.

وتبقى المكاسب التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة في مجال الاعتراف الكامل بالمكون الأمازيغي ودسترتة غير كافية، في ظل تجذر ثقافة الرفض وعدم الثقة في المخيال الجمعي لبعض النخب المعارضة، التي تشكلت ودرجت على العمل خارج الفضاء السياسي الذي تتحكم فيه الدولة، وبالتالي، أصبح من الصعب احتوائها وإقناعها بمشروع الإصلاح، في ظل وجود دوائر معادية تذكي الفتنة وتعمل على تحميل المطالب السياسية والاجتماعية شحنة "هوياتية"، بإثارة خطابات على أسس عرقية أو دينية أو أيديولوجية، مع محاولة لإدخال البعد التاريخي في الصراع بإحياء لحظات تاريخية وربطها بأحداث راهنة لتعميق الخلاف والدفع نحو التطرف والعدمية.

2.1 2 المقاربة التغريبية:

بالتوازي مع السياسة العرقية التي انتهجها المستعمر، وجه التخطيط الكولونيالي جهده نحو المدرسة كمؤسسة تنشئة قادرة على خلق طبقة اجتماعية متوسطة حاملة وحامية لقيم الحداثة ومدافعة عن النموذج الاستعماري، غير أن أسلوب تغلغلها العنيف قد حال دون تشكل هذه النواة، وكان لا بد من انتظار عقد الستينات من القرن 19 لتبدأ هذه النواة في التشكل. (زمام، 2008، صفحة 132)

أنشأ المستعمر مؤسسات تعليمية وخص بها أبناء بعض العائلات الغنية والمتوسطة، (لطرش، 2021، صفحة 1431) لضمان تعليم يمكنهم من أن يكونوا "رسل حضارة" عندما يعودوا إلى ذويهم في المدن والقرى، لقد كان الهدف تكوين نخبة جزائرية متشبعة بالثقافة الفرنسية ومتعلمة تعليما فرنسيا، وذلك لإدراكها أهمية اللغة وخطورتها، فالاستعمار زرع فتيل التفرقة في المجتمع بإخراج نخبة متعلمة منقسمة إلى قسمين لكل منها فضاءها الأيديولوجي، (لطرش، 2021، صفحة 1432) وقد تمكنت النخبة الفرنسية بحكم تعليمها من الحصول على الترقية المادية والاجتماعية.

وحتى وإن كانت نسبة المتدربين ضعيفة (لا تفوق 1 بالمائة في بدايتها ثم 6 بالمائة مطلع القرن 20)، إلا أن هذا المشروع كون نخبة محدودة من الجزائريين يتكلمون الفرنسية، حيث تخرج من هذه المدرسة مترجمين وكتاب ومعلمين وأعوان إدارة، وشكل بعضهم نواة التيار الاندماجي، الذي كان يعتقد أنه الداعي لثقافة الأنوار، وأصبح بعض هؤلاء من أكثر المدافعين عن نظام الاحتلال، بوصفه السبيل الوحيد للنهوض والتطور. (زمام، 2008، صفحة 33)

كانت إدارة الاحتلال تعتبر المدرسة الفرنسية أداة فاعلة لترسيخ الاحتلال على الأرض، فحسب أحد الفرنسيين: "لقد تم الاحتلال الأول للجزائر بقوة السلاح، وانتهى عام 1871 بنزع سلاح القبائل، ويتضمن الاحتلال الثاني قبول إدارتنا وعدالتنا من قبل أهل البلد، أما الاحتلال الثالث فسيتم من خلال المدرسة. فالاحتلال سيؤكد تسلط على اللغة بمختلف لهجاتها المحلية، وإدخال الفكرة التي نعملها نحن بأنفسنا عن فرنسا ودورها في العالم إلى أذهان المسلمين، وذلك بإبدال الجهل والأحكام المسبقة المغالية بمفاهيم أولية للعمل الأوروبي الدقيق". (جغلول، 1987، صفحة 77)

ويعد مشروع وزير التربية والتعليم جول فيري (13 فيفري 1883)، أحد أهم اللحظات التغريبية زمن الاستعمار، (أزواو، 2021، صفحة 288) حيث حمل أهدافا واضحة على رأسها طمس الهوية الجزائرية من خلال تجاهل تاريخ الجزائر وإحاقه تعسفا بالتاريخ الفرنسي والغربي عامة، تمهيدا للاندماج التام والدوبان في المشروع الاستيطاني.

غير أن سياسة التقدير والقمع ومصادرة الأراضي جعلت هذه السياسة تفشل في تحقيق كل أهدافها، حيث ظهر جيل مثقف باللغة الفرنسية، يحارب التجنيس والاندماج، وهو ما يؤكد أن بعض أفراد هذه النخبة لم يكن فاقدا تماما للارتباط بمجتمعه كما يقول علي الكنز، (زمام، 2008، صفحة 137)

لأن بعضهم دعا إلى إصلاح أوضاع الأهالي، وتبنى مطالب ثورية بالمعنى الحرفي للكلمة، وقد تمثلت لهم هذه المطالب "الثورية" في المبادئ التي تعلموها في المدرسة التي تحملها شعارات الحرية والمساواة والإخاء. وقد شكلت المسألة الوطنية التي فرضتها حرب التحرير (1954-1962) لحظة تاريخية فاصلة بالنسبة للنخب المثقفة، فبالرغم من اختلاف انتماءاتها الأيديولوجية والسياسية وتباين وضعياتها الاجتماعية، إلا أنها وحدت صفوفها وعبرت عن تماسكها، إلى أن تحقق الاستقلال. (زمام، 2008، صفحة 138)

لكن، وبعد الاستقلال، تبين أن ما زرعه الاستعمار قد ساهم بصورة حاسمة في تشكيل طوبولوجية النخب الجزائرية، بحيث عاود الانقسام اللغوي الظهور، ليصبح الأساس الفاصل بين صفوف المثقفين الجزائريين، ويدفع بالبعض إلى المماثلة بين التصنيف الثنائي تقليدي/عصري والتصنيف اللغوي مفرنس/معرب.

وقد تمكنت النخبة القليلة من الجزائريين التي تخرجت من المدارس والجامعات الفرنسية، وشغل بعضها مناصب في الإدارة خلال فترة الاحتلال، تبوأ مكانة مميزة في دوايب الدولة المستقلة، فلم يكن من الصعب على هذه النخب التي ينتمي أغلبها إلى البرجوازية الصغيرة الحضرية، الانخراط في أي مشروع كان، فهي في الأصل تخرجت من مدارس "أنشئت لتكون أداة هيمنة وتأثير على الجماهير، وكان هدفها هو ضمان الاستقرار وليس التغيير الاجتماعي". (زمام، 2008، صفحة 138)

لقد توجه أفراد النخبة الذين اشتغلوا في الإدارة الاستعمارية إلى ملء المناصب في الإدارة الشاغرة، ووجدوا أنفسهم في أوضاع مريحة، ومتوافقة مع أهدافهم، وخاصة وأن الكثير منهم ألف العمل البيروقراطي وكان يحس بنوع من التمايز الاجتماعي عن بقية أفراد المجتمع، وهو ما جعل الإدارة، ومنذ تأميمها، في علاقة متوترة مع المجتمع، بعيدة عن عالمه وقضاياها.

2.2 البناء الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر

ركزت الكثير من المدارس الاجتماعية على علاقة التماسك الاجتماعي بالبنية الاجتماعية المحيطة به، من مؤسسات وقوانين ونمط معيشة الفرد وطبيعة الاقتصاد والنظام السياسي ومنظومة القيم والتقاليد، وهي كلها عناصر تعطي للانسجام الاجتماعي شكلا معينا، وقد تساهم كذلك في شحنه بالعنف والصراع.

وإذا ما حاولنا فهم هذه العلاقة في الحالة الجزائرية، فإننا سنعود إلى المرحلة التي عرفت إعادة البناء المؤسساتي غداة الاستقلال، وكيف ضببطت العلاقة بين الدولة والمجتمع، ناهيك عن الرؤية الاقتصادية التي اعتمدت، فتحليل ظروف تشكل النظام الاجتماعي/الاقتصادي وتأثيره على الأبنية الاجتماعية الأخرى، وعلاقة ذلك بالمنظومة الرأسمالية العالمية، ضروري لفهم طبيعة التماسك الاجتماعي في الجزائر.

1.2.2 البناء السياسي والدينامية الاجتماعية:

لقد أثرت سيرورة ومنطق بناء الدولة في الجزائر منذ الاستقلال، في طبيعة الديناميكية الاجتماعية وتطورها، ويمكن حصر أهم الاختلالات في النسق السياسي الجزائري والتي شكلت تهديدا مباشرا للتماسك الاجتماعي، العطب الذي أصاب مؤسسات الضبط والوساطة الاجتماعية وعدم امتلاكها لأدوات التأثير في الجماهير، ولعل أهم مظاهر هذا العطل عجز مؤسسات الوساطة السياسية والاجتماعية (الأحزاب، الجمعيات، الإدارة والمؤسسات التربوية والدينية والمؤسسة الأسرية)، عن القيام بدورها في ضبط وتنظيم الفضاء العمومي، وكانت من نتائجه المنطقية فقدان المواطنين الثقة في هذه الوسائط التي تعتبر، في المجتمعات المعاصرة، إطارا فعالا يتيح المجال لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك ويضمن الحل الرمزي للصراعات، بعيدا عن التطرف والهيمنة والاقصاء. (قط، 2017)

فإذا كانت الأسس والآليات التي يسير بها ووفقها المجتمع مرتبطة أساسا بالطريقة التي تمارس بها المواطنة في الفضاء العمومي، عن طريق التفاعلات الموجودة بين مكونات المجتمع وبين الحكام والمحكومين، فإن القطيعة التي عبرت عنها الحركات الاجتماعية كانت نتيجة طبيعية لمحدودية الكثير من وظائف الدولة وعلى رأسها إقناع المواطن بوجود رؤية سياسية تنموية جامعة، تحقق التوافق المطلوب وتكون متماهية في مضامينها مع تطلعات المواطنين والصالح العام.

وفي غياب هذا المشروع الذي من المفروض أن يكون الضامن لثنائية الانتماء والجاذبية، (Boisard, 2009, p. 4) كما تؤكد نظريات التماسك الاجتماعي، وجد المجتمع نفسه "تائها" في نقاشات سياسية غير مضبوطة وحقيقة اجتماعية/ثقافية معقدة، في ظل غياب تنشئة سياسية على قيم المواطنة التي تمكن الفرد من الانخراط في مجتمعه والتفاعل معه إيجابا والمشاركة في إدارة شؤونه. (زياني، 2007، صفحة 96)

تقوم المجتمعات المعاصرة التي تسعى إلى ضمان تماسكها الاجتماعي، على توافق أعضائها وتصور الانتماء إلى مشروع مشترك، فدرجة الاتفاق بين جميع أعضاء المجموعة أو المجتمع مرتبط بالشعور الذاتي بأنهم جميعاً جزء من نفس الكيان ولديهم خصائص ومشاكل ومشاريع مشتركة.

إن شرط الشعور بالانتماء مرتبط أيضاً ببناء مواطنة حقيقية، فالتماسك الاجتماعي هو نتاج مجتمع قائم على المساواة وأفراده يشعرون بأنهم جزء كبير من المجتمع نفسه، دون أن يكونوا ضحايا للتمييز أو الإقصاء أو انتهاك حقوقهم الأساسية، (Boisard, 2009, p. 5) فأعضاء المجتمع لديهم احتياجات مشتركة وإذا شعروا بالظلم وانعدام العدالة الاجتماعية يبدأ منسوب التماسك الداخلي في التراجع.

وعليه، ترتبط مسألة التماسك الاجتماعي بإشكالية المواطنة، باعتبار أن مفهومها ليس سياسياً فقط، بل يتسع ليكون ذا مضمون اجتماعي وثقافي واقتصادي، وهي في الأساس الإطار الذي يضمن وجود قيم المسؤولية الاجتماعية والمشاركة والتعايش مع الآخرين على أساس المساواة والشعور بالانتماء والاندماج، بما يضمن الالتزام بالواجبات المجتمعية خاصة عندما يتعلق الأمر بمواجهة التحديات.

إن بناء المواطنة وضمان الانتماء يستدعي وجود تنشئة اجتماعية قوية بمؤسساتها الضامنة للعب دور الوسيط في علاقة الدولة بالمجتمع، ولعل أداء هذه المؤسسات في الحالة الجزائرية كان له كبير الأثر على مسألة التماسك الاجتماعي. سنستعرض فيما يلي أهمها:

❖ المنظومة الحزبية:

لا يمكن القول أن الظاهرة الحزبية في الجزائر كانت مثالية، إلا أنها، ورغم ما كان يشوبها من نقائص، شكلت فضاء مادياً ورمزياً مشحوناً بقيم اجتماعية ودينية وأخلاقية وسياسية، توجه فيه النقاشات والتفاعلات والآراء حول قضايا عامة ذات اهتمام مشترك. (قوي، 2010، صفحة 3)

ليس يسيراً بالنسبة للباحثين مناقشة الظاهرة الحزبية في الجزائر والتطرق إلى أسباب فشل هذه المؤسسات الضابطة للحياة السياسية، فالموضوع يتجاوز مجرد قرارات "ارتجالية" من نخبة حاكمة عملت على تسفيه العمل الحزبي وإفراغه من محتواه، إلى البحث في الخلفية التاريخية التي أثرت في تكوين "العقل السياسي الجزائري"، فطبيعة الحركة السياسية الوطنية التي تبنى طيف منها الخيار المسلح لإنهاء الاحتلال،

كان في النهاية ضد السياسة والأحزاب، فالشعب الجزائري وضع ثقته في جبهة التحرير وجيشها ليس لأنها حزب سياسي، وإنما كمشروع ثوري رام تحرير البلاد، (دريس، 2015، صفحة 42) وبالتالي، أصبحت هذه اللحظة التاريخية، مكونا رئيسا في "الذاكرة الجماعية" التي ترى في ممثلي الأحزاب أشخاصا كرسوا منطق السياسة الفرنسية وفضلوا مصالحهم على مصلحة الشعب.

إن أي قراءة موضوعية للواقع السياسي الراهن من شأنها أن تؤكد حالة الشلل التي تعرفها الحياة السياسية، في ظل وجود "شبه إجماع" على عدم قدرة الأحزاب السياسية، مهما كان موقفها من طبيعة النظام وسيرورة الأحداث، على إيجاد حلول عقلانية للأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار البلاد، إفراغ الحياة السياسية من الأحزاب والعمل على تقييدها، ورفض أدوات العمل السياسي المتمثلة في الحوار والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية وإقامة التحالفات السياسية والحزبية، أفضى إلى حالة من "الاستقالة الاجتماعية".

❖ الإدارة :

تلعب الإدارة العمومية دورا حيويا في حياة كل دولة، فحسن تسيير شؤون الدولة واستقرارها مشروط في جانب كبير منه بالتنوع التي تؤدي بها الإدارة العمومية وظيفتها، فمهام الإدارة هي انعكاس لمهام الدولة، من حيث أنها أداة تنفيذ الخيارات والسياسات المنتهجة من طرف الدولة، فمن خلال الإدارة تباشر الدولة مهامها، ناهيك على أنها الوسيط الذي يضمن الاتصال الدائم بين الحكومة والمواطنين.

لا يخفى أن علاقة المواطن الجزائري بالإدارة "متوترة" وتغيب عنها "الثقة"، والأسباب تبقى متعددة، فمنها ما هو مرتبط — كما قلنا سابقا — بالموروث التاريخي عن الفترة العثمانية ثم الاستعمارية، ومنها ما يرجع إلى شكل الهندسة السياسية والإدارية المعتمدة، (زياني، 2007، صفحة 95) وهناك من يرجعها إلى الثقافة السياسية المسيطرة والتي جعلت من الإدارة "جهازا" ينخره الفساد والرشوة، ويتحمل مسؤولية الإخفاقات التي عرفتتها الأنظمة المتعاقبة.

لقد أدى فقدان الثقة في مؤسسات الدولة وإداراتها إلى الحيلولة دون امكانية إقناع الجماهير بجدية الحلول المقترحة من قبل المؤسسات القائمة، وتصوير السياسات المرتبطة بالإصلاح والتي تدعو إلى المشاركة في العملية السياسية، على أنها مناورات للمراوغة ومحاولة للالتفاف على مطالب التغيير الحقيقي، وهو ما رجح كفة الأطروحات الراديكالية التي تهدد التماسك الاجتماعي.

❖ منظمات المجتمع المدني:

لقد لعبت التنظيمات الجماهيرية في وقت سابق دورا محوريا في التعبئة والتجنيد، حيث كانت الاتحادات العمالية والشبابية والنسائية القنوات الرئيسة لضبط الديناميكية الاجتماعية وضمان القاعدة الجماهيرية للنظام الباحث عن الامتداد الحقيقي داخل المجتمع. إلا أن العشريتين الماضيتين عرفنا تحولا نوعيا في خريطة التحالفات الاجتماعية والسياسية، حيث أصبحت طبقة رجال المال المنتفعة من الحزينة العمومية والمالية لبعض الزمر، الحليف الاستراتيجي للنظام القائم، وتقهقرت بالتالي مكانة التنظيمات الجماهيرية ودورها في بلورة المطالب الاجتماعية والفئوية.

لقد كان الحلل الذي أصاب المجتمع في تماسكه واستقرارا أبنيته، نتيجة منطقية لغلق العديد من قنوات التعبير الحر للدفاع عن المصالح المختلفة لفئات المجتمع، (زياني، 2007، صفحة 97) فالعطب الذي أصاب هذه الوسائط المنظمة للفضاء العمومي أفضى إلى حالة من "الفوضى الاجتماعية"، حيث انفلت المجتمع الجزائري من العديد من الأنظمة والقيم المعمارية التقليدية المتعارف عليها، كاحترام الحدود الاجتماعية واحترام المقامات، وتقديس العمل واثمين الكسب المشروع.

لقد تخلت النخبة الحاكمة عن دورها الرمزي، فإذا كان لكل سلطة اطارا فكريا وايدولوجيا تبرر به مشروعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإنه، ومنذ فترة الرئيس بومدين، لم يعد هناك شعور بضرورة اقناع المجتمع وكسب مساندته، بل تم اللجوء إلى التعبئة والتجنيد المناسباتي ورشوة النخب والفئات الاجتماعية.

وأمام الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعرفها الجزائر حاليا، خاصة منها الوضعية المالية الصعبة وتداعياتها على القدرة الشرائية، فإنه من الصعب التسليم بإمكانية الاعتماد على تنظيمات المجتمع المدني المشكل ظرفيا، لتحقيق الاستقرار وكسب التأييد الشعبي للمسار السياسي المعتمد، في الوقت الذي تشهد فيه النخب والفئات الاجتماعية المعارضة تعاضما في أدوارها وتواجدها خارج دائرة الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي التي تتحكم فيه الدولة.

2.2.2 البناء الاجتماعي والتماسك الداخلي :

تعرض علماء الاجتماع والسياسة إلى العلاقة الجدلية بين النمط الاقتصادي والتنموي وطبيعة الديناميكية الاجتماعية وتطورها، ففي الكثير من التجارب كان للخيارات التنموية انعكاسات وتداعيات سلبية على عملية التغير الاجتماعي، وبالتالي على بنية المجتمع وتماسكه.

كما أن طريقة البناء أفضت، في الكثير من الدول العربية، إلى إعادة إنتاج المنطق نفسه الذي تبناه المستعمر في مأسسته للدولة وضبطه للمجتمع بالاستثمار "السيء" في بعض الظواهر المجتمعية، (زباني، 2007، صفحة 95) حيث لم تنتبه نخب البناء إلى خطورة الاستغلال غير المدروس للكثير منها، بل تم العمل على توظيفها لا إعادة ضبطها، ويأتي في مقدمتها الطابع القبلي والسلوك العنيف في إدارة المشاكل والمسألة الثقافية.

سنستعرض مسألة أزمة البناء الاجتماعي من زاويتين، الأولى تخص الخيار التنموي وتأثيره على البنية الاجتماعية والثقافية، والثاني مرتبط بالبناء الثقافي للمجتمع.

- الخيار التنموي:

تعرضت الكثير من الدراسات إلى أسباب الأزمات المتعددة التي عرفت الجزائر منذ استقلالها، لاسيما ما تعلق منها بالاختلالات المرتبطة بالتوازنات الاقتصادية والمشاكل التنموية. وبعيدا عن الطرح الايديولوجي الذي قدمته مختلف النظريات حول أسباب التخلف الاقتصادي في الدول النامية، فإن تأثير ذلك "الإخفاق" في بناء نموذج تنموي وطني قادر على تحقيق مطالب الشعوب، قد أثر بشكل كبير في استقرار المجتمعات وتماسكها. (دريس، 2015، صفحة 45)

لو عدنا إلى السجلات النظرية التي عرفت فترة الستينيات والسبعينيات حول أسباب التخلف، وبغض النظر عن نظرية التحديث *Théorie de la Modernisation*، التي تقوم على تقسيم المجتمعات إلى تقليدية متخلفة وأخرى حديثة متطورة، كانت تعتبر أن القيم التقليدية هي العقبة الأساسية لتنمية المجتمع المتخلف وتحديثه، (بلحاج، 2013، صفحة 18) فإن جل الأطروحات كانت تركز على أهمية العوامل الخارجية في زعزعة أسس المشاريع التنموية والتماسك الاجتماعي، بدء من مخلفات المرحلة الاستعمارية، مروراً بأساليب التغلغل الرأسمالي ومراحل التكامل مع السوق الرأسمالي العالمي تبعا لتقسيم العمل الدولي، فهناك، حسب رأي نظرية التبعية مثلا، علاقة جدلية بين كل العوامل الخارجية (التدخل الخارجي بمختلف أدواته) والأخرى الداخلية (فشل مشاريع البناء السياسي والاقتصادي). (حجازي، 1986، الصفحات 149-150)

إن السياسات التنموية التي اعتمدت بعد الاستقلال أدت إلى ظهور "نظام رأسمالي" رث"، وتكريس وتراكم التخلف والتشويه الهيكلي في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع"، (حجازي، 1986، صفحة 155) ولعل من أهم مظهرات هذا التشوه، حسب ذات النظرية، "تشكل قاعدة سياسية تقف على قمة المجتمع، تحولت إلى "نخب خادمة" لا للمجتمع ومصالحه، وإنما للمركز في الميتربول، وهنا يستعان بفئات وسيطة تفقد مع الوقت مصداقيتها فتزيد الفوارق الاجتماعية وتتغير خريطة البناء القيمي في المجتمع". (حجازي، 1986، صفحة 157)

لقد أدت البرامج التنموية إلى الوقوع في ثنائية التعايش "المرضي" بين بنى تقليدية للمجتمع وبنى شبه حديثة لم تكتمل، فهذه الازدواجية ساهمت في تشويه البناء الاجتماعي/الاقتصادي، "وظهور فئات اجتماعية جديدة استغلت المراحل غير المستقرة للنظم الاقتصادية والسياسية، ويصبح لها القدرة على إصدار القوانين وتغييرها بما يتماشى ومصالحها، وتوجه عملها صوب الربح السهل (الاستيراد، المضاربة، السوق السوداء، تجارة العملة، استثمارات استهلاكية...) دون تحقيق أي فائدة للمجتمع، بل تعمل على ضرب قيم العمل والكفاءة والعدالة". (حجازي، 1986، صفحة 157)

هذا التوصيف الذي جاءت به مدرسة التبعية ينطبق نوعا ما على ما حدث في الجزائر، حيث نجد ذلك التعايش المزدوج بين البنى التقليدية والمستحدثة، من جهة، والخطاب الرسمي الإيجابي والمتفائل والمليء بالإحصائيات المحفزة، وواقع صعب يعيشه المواطن يوميا.

ويمكن قياس عوامل التهديد الداخلية للتماسك بدرجة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وانكماش الطبقة الوسطى، (الأمم المتحدة، 2014، صفحة 25) ووجود فوارق كبيرة في الدخل بين الطبقات وارتفاع نسبة البطالة، وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية الاستراتيجية، وضعف مستوى الخدمات والمرافق والبنية الأساسية للدولة، والاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات والبنوك الأجنبية، وارتفاع معدلات الاستهلاك مقابل انخفاض معدلات الادخار والاستثمار.

لا يخفى على أحد، أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة 98% على قطاع المحروقات، (قط، 2017، صفحة 232) فأى انخفاض لأسعار البترول في السوق العالمية، يؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري للدولة، فكان لانهيار لأسعار البترول ابتداء من سنة 2014، الأثر المباشر على مجمل المؤشرات الاقتصادية، وهو ما دفع بالسلطات إلى توقيف الكثير من المشاريع الكبرى التي كانت في طور الإنجاز،

وتحديد قائمة المواد المستوردة لوقف نزيف العملة الصعبة، وتقليص عمليات التوظيف في مختلف القطاعات على غرار قطاعي الصحة والتعليم.

هذا الواقع الاقتصادي المعقد كان له الأثر البالغ على المواطن الجزائري، خاصة بعدما توجهت السلطة في إطار تسييرها لهذه المرحلة، إلى تبني حلول ترقيعية، كخيار التمويل غير التقليدي عن الطريق اللجوء إلى طباعة الدينار دون مقابل فعلي، وهو ما أدى إلى ارتفاع في درجة التضخم مسجلة ما قيمته 4.2 في المائة في جانفي 2018، (بوشناف، 2019، صفحة 347) وغلاء الأسعار وانحيار القدرة الشرائية خاصة لدى الفئات الهشة من المجتمع.

وما زاد من إحساس الجزائريين بالتذمر، استنفحال ظاهرة الثراء الفاحش لطبقة محدودة مرتبطة بدوائر المال الفاسد، (قط، 2017، الصفحات 232-233) في الوقت الذي طغت فيه ظاهرة الهجرة السرية أو ما يسمى بالعامية "الحرق"، حيث يخاطر أبناء المواطنين البسطاء أو حتى النخب المتوسطة بركوب البحر أملاً في الحد الأدنى من الحياة الكريمة.

- أزمة الاندماج الكلي:

يتحقق التماسك الاجتماعي من خلال التجانس السياسي والاجتماعي، الذي يحول الولاءات الضعيفة والضيقة، إلى ولاء للدولة ومؤسساتها المركزية، فالدول التي تتكون مجتمعاتها من جماعات متعددة ومتمايزة، في إطار من التعددية العرقية والدينية واللغوية، تبقى في الكثير من الأحيان، مهددة بأزمات التفكك القومي، نتيجة للتنافر والشعور بعدم الانتماء إلى المجتمع الكلي.

يحدث ذلك حينما يعجز النظام السياسي عن تحقيق التكامل والتناسق السياسيين، بين منظومة الحكم وأبناء المجتمع، فتتزايد الاستفهامات عن الشرعية التي تستند إليها السلطة، ودور الحكومة وأهدافها، وغموض العلاقات بين أجهزة السلطة وفئات المجتمع المختلفة، وتصل التوترات الاجتماعية الداخلية إلى ذروتها، عند عجز المؤسسات الحكومية عن تحقيق أهدافها.

يقدم لنا تراث "علم الانتقال" Transitology (الموسوعة السياسية، 2022) أطروحة مركزية مفادها أن المجتمعات التي تعاني من تناقضات بنيوية عميقة، ويسود فيها الشعور بالظلمية "المزمنة" المرتبطة بمسألة الهوية والانتماء، سيكون من العسير عليها تحقيق التوافقات المنشئة لنظام اجتماعي مستقر يتم فيه الاجماع على قواعد وإجراءات العمل السياسي والترقية الاجتماعية.

وفي ظل السخط الاجتماعي والشعور بالإقصاء وفقدان روح الانتماء، وضعف المؤسسات الاجتماعية والسياسية، أصبح استقطاب الجماهير واقناعهم بأطروحات متطرفة أمرا يسيرا، فعملية الاستقطاب تقوم على ولاء الأفراد والجماعات لفكرة "الرفض المطلق" للمنظومة القائمة، وليس على الانضمام لتنظيم وقيادة، فالهدف من وراء هذا "الشحن الاجتماعي" هو تفكيك للنسيج الاجتماعي، والعمل على ألا يكون هناك تنظيم وهيكلية.

يؤكد الشاعر الذي تبنته الحركة الاجتماعية التي عرفتها الجزائر في 2019، وجود أزمة ثقة بين المجتمع ونخبه، فالخيال الجمعي للجزائريين يحمل تمثيلات سلبية عن النخب ودورها في مختلف مراحل التاريخ السياسي الحديث، بدء بمرحلة الحركة الوطنية وإلى غاية مرحلة بناء الدولة بعد الاستقلال. لقد ساهم اخفاق النخب في الجزائر إلى اتساع الهوة بين المجتمع والدولة، وانحسار فضاء الممارسة الاجتماعية، وبالتالي بروز ملامح القطيعة بين المجتمع والدولة، وتجلي ذلك في العزوف وعدم الثقة في العمل السياسي، وفقدان الأمل بصلاح هاته النخب "الوظيفية" المنتفعة من "عطايا" النظام القائم. فحتى النخب المثقفة التي تم تقريبها من دوائر اتخاذ القرار، "لم يسمح لها بأكثر من دور الموظف التابع والمطبق للأوامر والمنفذ لرؤى السلطة والمحسن لخطابها السياسي"، (زياني ب.، 2014، صفحة 66) فبدل إشراكها في وضع التصورات والتخطيط الاستراتيجي يتم توظيفها عند حدوث الأزمات كواجهة للنظام مهمتها التبرير، ولقد ترتب على هذا نوع من العلاقة "ازدراء متبادلا بينهما"، (زياني ب.، 2014، صفحة 67) لتتحول بعضها إلى فئات منطوية على ذاتها وتتسم بالإحباط والحقد على الدولة وحتى المجتمع.

3.2 الفضاء العمومي والتشظي المجتمعي

لقد أتاح الفضاء الافتراضي للمجتمعات الفرصة للتعبير عن ذواتها، فمسألة الاعتراف بالاختلاف والاقرار بالوجود الاجتماعي للأشخاص ضمن تعددهم وتنوعهم، يعبر عن شبكة من الدلالات التي

يكتسبها الفرد من مسار تنشئته الاجتماعية، فهو بنية اجتماعية نفسية لا شعورية تحدد علاقة الذات بالآخر وعلاقتها بالشأن العام.

إن التحرر الذي يمارسه رواد الفضاء العمومي المفتوح في البلاد العربية أعطى الانطباع في بداياته، بأن المجتمعات أصبحت أكثر انفتاحا واهتماما بالشأن العام وقضاياها الرئيسة، ولكن مع مرور الوقت تبين أن "دمقرطة المعرفة" لم تتمكن من إيجاد خطاب عقلائي يمكنه أن يكون بديلا للخطاب السائد، فلا تعدو مضامين الفضاء الافتراضي العمومي في أغلب الأحيان تكون سوى مزيج من الانطباعات وردود الفعل والانفعالات الشخصية، (بصافة، 2018، صفحة 69) حتى وإن استطاعت التأثير والدفع إلى التغيير كما شهدت الجغرافيا العربية منذ 2011.

كما أدى غياب الضابط العقلائي في هذه الفضاءات الافتراضية، إلى النزوع نحو الانكفاء وتشكل "عصبية افتراضية" منغلقة على نفسها في مواجهات "عصبية" أخرى على أساس هوياتي لغوي أو ديني أو سياسي، والمفارقة التي تجدر الإشارة إليها هي أن "الكونية" التي فتحت بابها التكنولوجيات الرقمية قد تحولت إلى أداة للتشطي والتفرقة.

هذا الطرح يجد سنداً له في مسارات التغيير السياسي الذي شهدته التجربة الجزائرية، فبدايات ديناميكيات التغيير الاجتماعي وضرورته كانت محل اجماع، وتشخيص الوضع بفشل السياسات وفسادها مثل قطب رحى الدعوات إلى التغيير السياسي الميداني عبر المظاهرات والمسيرات والاعتصامات. ولكن طبيعة "الفضاء العمومي الافتراضي" جعلت النقاشات في بدايتها متوافقة على التشخيص وليس على البديل وطبيعته، ولعلها السمة البارزة التي ميزت مختلف التجارب العربية، فبمجرد تغيير النظام والوصول إلى الهدف المنشود (إسقاط رموز النظام القائم)، بدأت تظهر حقيقة التشطي المجتمعية والانقسامات الحادة بين مختلف الفضاءات الافتراضية، فكل فضاء يحمل مشروعا ورؤية ويفرض "المساومة" عليها أو الدخول في نقاش عقلائي مع الأطراف الأخرى الحاملة لأفكار مغايرة.

لقد عكست مسارات التغيير في البلاد العربية عامة، حالة التفكك الاجتماعي الموجود، نتيجة الغياب الطويل للنخب السياسية والثقافية وفشلها في أداء دورها الرئيس في الفضاء العمومي كوسيط بين

المؤسسات السياسية والمواطنين، إضافة إلى تكلس وسائل الإعلام التقليدية وعدم قدرتها على مسايرة التحولات السريعة في عالم الميديا الجديدة وعجزها كأداة ضبط اجتماعي في تشكيل الرأي العام والتحكم في توجهاته، ناهيك عن فشل السياسات الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق تطلعات الشعوب التي أصبحت بفعل "الانكشافية الرقمية" والعالم المفتوح، تقارن حالها بحال شعوب مجتمعات الرفاه.

إن ممارسة الفعل السياسي من خلال الفضاء الافتراضي في المجتمع الجزائري، أكد أن إيجابية ظاهر الصورة التي تبين انخراط أكبر في نقاش الشأن العام من قبل المواطنين بعد أن كانوا يوصفون بالعزوف و"السبات السياسي"، فإن حقيقته تهدد للتواصل والتماسك المجتمعي، فالقدرة على التواصل بسهولة وحرية لا يعني بالضرورة بناء فضاء عمومي مفتوح وبناء، بل يمكنه أن يعكس الاختلالات المجتمعية والثقافية، المضبوطة في الواقع بقوانين وتوافقات عامة، ويزيد من تأجيج الاختلافات والصراعات "المسكوت عنها".

لقد وجه علماء الاجتماع بوصلة دراساتهم إلى التحولات الاجتماعية والثقافية التي طرأت في الكثير من المجتمعات نتيجة اتساع التواصل الاجتماعي الشبكي، ولعل أهم ملاحظة أشار إليها المهتمون بعالم الاتصال هو تبوأ "الجمهور" الذي كان الرقم الأضعف في المعادلة الاتصالية التقليدية، إلى أهم حلقة في المنظومة، حيث أحدثت التفاعلية التي يضمنها الإعلام المفتوح بتقنياته الجديدة تحولا جذريا انتهى معه عهد المتلقي السلبي والعلاقة العمودية لتدشن مرحلة إعلام "نحن" وإعلام الجماهير كبديل للإعلام الجماهيري.

ولعل تراجع دور التأثير والوساطة بالنسبة للنخب السياسية والثقافية في أغلب البلاد العربية وفقدانها لتلك المكانة التي كانت تحاط "بالتقديس" في المخيال الجمعي، يعود إلى أسباب عدة، لعل أهمها الموروث الثقافي والسياسي الذي جعل المثقف العربي يستعمل ر"أسماله المعرفي" بصورة متعالية (نرجسية) وشخصية (مثقف عضوي)، بعيدا عن القضايا التي تم الشأن العام. (عيسات، 2020، صفحة 159) لقد اهتزت الثقة التي كانت للمثقفين ووجهاء السياسة لدى المجتمعات حيث فقدوا الخطوة التي كانوا يتمتعون بها والدور الذي كان منوطا بهم كمنتجين للمعرفة وموجهين للمجتمع.

وبفقدان النخب لدورها في النقاش العام، فقد الفضاء الافتراضي في ظل "الفوضى المعرفية والمعلوماتية" عقلنيته، فاسحا المجال أمام نقاش عاطفي يتغلب عليه مفردات التخوين والسب والعنف الرمزي وتركيز على الاختلافات الهوية والثقافية والاجتماعية والسياسية، حيث "تحول العامة إلى مساهمين في إنتاج الأدلجة والخطاب والمرجعيات والتراث، في الوقت الذي انكفأت النخب بمختلف أشكالها عن المساهمة والتفاعل المنتج داخل هذا الفضاء". (عيسات، 2020، صفحة 159)

تُشير بعض الإحصائيات على أن عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر في جوان 2018، أي قبل بداية الحراك، تضاعف إلى أكثر من ثلاثة (3) مرات خلال الأربع سنوات الأخيرة، حيث بلغ 26.35 مليون مستخدم أي ارتفع ب 3.6 مليون في ظرف سنة، في الوقت الذي كانت فيه هذه النسبة لا تتجاوز 17.2% من تعداد السكان مع نهاية 2014، أما عن مواقع التواصل الاجتماعي، فيأتي موقعي الفاسبوك واليوتيوب في صدارة المواقع الأكثر استخداما من طرف المواطنين في الجزائر.

في رسالة للعميد الفرنسي دومينيك دولاورد Dominique Delawarde، المسؤول عن الاستعلام والحرب الإلكترونية بأركان القوات المسلحة الفرنسية سابقاً، أثناء تحليله لواقع الحراك الشعبي في الجزائر بتاريخ 25 مارس 2019، أكد أن تحرك الشارع الجزائري في 22 فيفري لم يكن عفويّاً، وبين دور وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفاسبوك والتويتر، في التلاعب بالحشود وتهيجها وتنظيم التجمعات الاحتجاجية الضخمة وفي أسرع الأوقات. (La patrie news, 2021)

وفي الأخير يمكن القول أن التماسك الاجتماعي لا يعني بالضرورة غياب بنية صراعية ووجهات نظر واشكاليات متعددة داخل البنية الواحدة، فالطابع الموحد للتعبير الاجتماعي، الذي فشل كروية في احتواء التناقضات الموجودة، لم يعد ممكناً في ظل الانفتاح الكبير الذي تقدمه وسائل التواصل الجديدة، والتي فرصت فضاءات عمومية موازية للفضاء العمومي المتحكم فيه.

3. مظاهر التماسك الاجتماعي في الجزائر

سنحاول في المحور الأخير من هذه الورقة البحثية تناول بعضاً من المظاهر الاجتماعية التي تعكس وضعية التماسك المجتمعي في الجزائر، والأمثلة كثيرة ومعيرة وترتبط، عند تفكيكها وتحليلها علمياً، بالآزما

التي عرفها النسق الاجتماعي بأبنيته المختلفة، فمواطن الخلل في المجتمع الجزائري ما هي إلا نتيجة موضوعية لتفكك آليات الضبط التقليدية التي كانت تضمن متانة الروابط الجماعية (**liens communautaires**)، والفشل في تعويضها بآليات أخرى عند التأسيس للدولة الوطنية والمشروع المجتمعي الجديد.

توجد الكثير من الأمثلة التي يمكن تقديمها على هشاشة التماسك وخطورة الوضع المجتمعي الراهن، ولكن سنكتفي بمظهرين نرى أنهما مترابطان ويعبران عن واقع البنية الاجتماعية في الجزائر، وهما السلوك العنيف للجزائريين والهجرة السرية.

إن ما يشدد عليه المؤرخون هو الطابع العنيف للتجربة الاستعمارية، وكيف سيكون له نصيب في تكوين الدولة، بل إنه يشكل أهم مكونات المخيال الاجتماعي الجزائري، فالجزائري أصبح يرفض العمل السياسي ولا يثق فيه، ويلجأ للعنف كسبيل للحصول على الموارد الرمزية والمادية، والأمر كذلك بالنسبة للشرعية الثورية التي يلجأ إليها الجميع، سلطة ومعارضة، للدفاع عن المصالح وتحقيق المآرب.

لقد أسهم اللاوعي الجمعي للجزائريين، المؤثت برمزيات وتمثلات ثقافية، تاريخية وسياسية، في خلق عقد نفسية في شخصية الجزائري، أخطرها العناد العصبي في الاختلاف ورفض النقاش، واللاواقعية في تقييم الأمور والميل إلى الاستمرار في سلوك معين على الرغم من ادراكه أنه يجانب الصواب.

وأمام علامات "الإعياء" التي ظهرت على الدولة الوطنية من حيث أداء وظيفتها التوزيعية ضمن منظور "شراء السلم الاجتماعي"، بدأت المدرسة في فقدان دورها الاجتماعي كوسيلة للترقية الاجتماعية بالنسبة للكثير من الفئات الشعبية التي لا تتوفر على قنوات ترقية بديلة، (جاي، 2004، صفحة 48) ثم أصاب الشلل المؤسسة الاقتصادية العمومية التي كانت الدعامة الأساسية للمشروع التنموي الوطني، حيث عرفت التخبط ذاته في أداء مهامها التقليدية كمكان لتوزيع الربح.

وبين سنين "عجاف" وأخرى "سمان"، بقيت عيون الجميع، مسؤولين وعامة المواطنين، شاخصة

إلى أسعار المحروقات، في ظل غياب رؤية اقتصادية وسياسة اجتماعية قادرة على ضمان الإدماج الاجتماعي، أي تمكين جميع المواطنين من المشاركة على قدم المساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتمدن ثقافتهم في المؤسسات والشعور بالانتماء إلى المجتمع.

وعلى سبيل المثال، لو عدنا إلى بعض المؤشرات الاقتصادية والتنموية في السنوات الأخيرة، فإننا سنلاحظ تدهوراً للأوضاع الاجتماعية بصفة تدريجية، فشكّلت هذه الحالة الصعبة، عاملاً محفزاً في إذكاء توتر اجتماعي ساعد على تهيئة المناخ لإشعال فتيل الحراك الشعبي في فيفري 2019، ويكفي أن نشير هنا، إلى أن نسبة البطالة حسب الإحصائيات الرسمية، بلغت 11.7% مع نهاية 2018، إذ بلغ عدد العاطلين 1.456 مليون شخص، 27.9% منهم حاملين لشهادات جامعية، (وكالة الأنباء، 2019) كما تؤكد تقارير أخرى، أكثر سوداوية، على غرار تقديرات البنك الدولي، أن نسبة ما يقارب 10% من الشعب الجزائري تعيش تحت عتبة الفقر، وصنفت الجزائر في المرتبة 132 في ترتيب أكثر بلدان العالم غير القابلة للعيش، هذا ما ولد تدمراً لدى المواطن الجزائري الذي كان يتهم في الأساس السلطات المركزية، بعجزها على توفير خدمات لائقة في مجال التعليم والرعاية الصحية ناهيك عن مشكل السكن.

وفي ضوء هذه الأرقام، أخذت ظاهرة الهجرة السرية أبعاداً خطيرة في السنوات الأخيرة، فما يُسمى بقوارب الموت، حيث ارتفعت وتيرتها في منحنى تصاعدي، ولم يعد يقتصر الأمر على شريحة الشباب، بل امتد كذلك إلى النساء والأطفال، فتقديرات منظمة "هجرة جزائرية بالخارج" يفيد أن أكثر من 29 ألف حراق جزائري وصلوا أوروبا، دون احتساب مئات المفقودين في ظرف عشرة أشهر فقط 2018، (كيموش، 2019) كما وصل عددهم وفق أرقام الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس)، 5225 عبر طريق غرب المتوسط و865 عبر شرق المتوسط خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2020. (إيمان عويمر، 2020)

لا يمكن فصل هذه الظاهرة عن حقيقة ما أصاب الأبنية الاجتماعية في الجزائر، التي فقدت قدرتها على الضبط وضمان التوازن الاجتماعي، وذلك أمام ما يمكن توصيفه بـ "اليأس" الذي أصبح يسيطر على العقل الاجتماعي للجزائريين، فالفشل في تحقيق الوعود وغياب أداء فعال ومدرّس لمؤسسات التنشئة الاجتماعية، جعل العنف "علامة مسجلة" في السلوك الاجتماعي للجزائريين، ولعل "الحرقة" هي أفضل مثال على هذا العنف.

من خلال مقارنة سوسيولوجية بديهية، يمكن القول أن ظاهرة الهجرة السرية (الحرقة)، تشير إلى وجود شروخ وانشطارات هيكلية داخل البنيات الاجتماعية، (زينب، 2018، صفحة 157) فالسلوك الذي تبناه من يقومون بهذا الفعل لا يمكن وصفه إلا بممارسة عنف في التعبير عن الإحباط الاجتماعي،

مع أن المسؤولية التاريخية والأخلاقية لدول الشمال موجودة، فقسط كبير من رفاهيتها وتقدمها اليوم ناتج عن فائض القيمة التاريخي الذي جمعته خلال استعمارها المباشر وتشويهها للمجتمعات التي استعمرتها.

إن الحرقه ما هي إلا ترجمة لواقع يشوبه الخلل ورد فعل يائس لشباب فقدوا الأمل في مجتمعهم ومستقبلهم فيه، فهو فقدان الإحساس بالمواطنة والانتماء لوطن لم يمنحهم، حسب اعتقادهم، الشعور بالاستقرار والأمان، فالسلوك العنيف لهذا الفعل يجعل من تحليل الظاهرة يتجاوز المعطى الاقتصادي (مستوى المعيشة، الفقر، البطالة...)، ليأخذ بعدا شاملا يمس البناء الاجتماعي ككل.

لقد فقد البناء الاجتماعي الجزائري جزء من رأسماله الرمزي، فظاهرة "الحرقه" تؤشر على تراجع دور العائلة والسلطة الأبوية باعتبارها أدوات ضبط مجتمعي، فهذه التراتبية الاجتماعية التقليدية، والتي كان يعتبرها البعض مظاهر سلبية وجب تجاوزها، مثل الانتماء إلى العائلة الكبيرة والعرش أو القبيلة، شكلت "الخيطة" الناظم للمجتمع، خاصة عندما يتعلق الأمر بوجود قرارات مصيرية أو تهديد يستدعي التكافل والتماسك.

كما أنه توجد دوافع نفسية لهجرة الشباب الجزائري، فالبطالة والفراغ الذي يولد حالة من الضيق والاكتئاب النفسي، حيث يرى أحد الباحثين في علم النفس الاجتماعي، أن "الحرقه" إذا ما قورئت بمنظار دوركايم للانتحار تفضي إلى أنها:

- الهجرة السرية و كونها انتحار أناني؛
- لهجرة السرية و كونها انتحار إثاري؛
- الهجرة السرية و كونها انتحار أنومي. (زينب، 2018، صفحة 159)

لقد وجد الشباب الجزائري نفسه مبعدا عن الفضاءات الاجتماعية الصانعة للقرار السياسي والاقتصادي والثقافي، فلم يبق أمامه إلا استغلال الفضاءات الهامشية مثل الشارع والأسواق والملاعب والمسجد لممارسة الاحتجاج، بآليات يضعها لنفسه بعيدا عن الضوابط الرسمية. (ناصر، 2018)

رغم تقديم العديد من الدراسات العلمية والتقارير والتحقيقات حول ظاهرة الهجرة السرية التي تفاقمت خلال السنوات الأخيرة، فإنها تبقى غير كافية، في حال ما بقيت تصف ما يحدث على أنه "رعونة" شباب غير واع، فالقضية أعمق من أن ينظر إليها على أنها "معزولة" أو "غريبة عن مجتمعنا"، إنها مؤشر خطير على أزمة مجتمعية أصبحت مظاهرها بائنة للعيان، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة للسياسات التنموية، وقبل ذلك، إقناع الشباب بوجود مشروع مجتمعي حقيقي أساسه العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة تقديم قراءة سوسيوسياسية لظاهرة التماسك الاجتماعي في المجتمع الجزائري، من منظور أن السياق الجزائري له من الخصوصية التاريخية ما يجعل فهم الديناميات والتحويلات الاجتماعية، يحتاج إلى تبينة معرفية تتجاوز التعميمات النظرية والنتائج الجاهزة التي أفضت إليها دراسات لها إطارها الاجتماعي والتاريخي، ومسار تكويني معرفي خاص بها.

لقد قدم البحث عدة تساؤلات معرفية حول جدوى البحث في مفهوم التماسك الاجتماعي إذا لم يتم التطرق، وبمقاربة تفكيكية نقدية، للتناقضات التي تسبب فيها الاستعمار، من تفكيك للبنى والمعايير والقيم الاجتماعية النازمة للعلاقات بين الأفراد والجماعات في الجزائر، كما تساءلنا عن مخلفات مرحلة ما بعد الاستقلال، وكيف أثر مشروع البناء والخيارات التنموية والسياسات الاجتماعية المعتمدة في سيروية المجتمع وأبنيته المختلفة، وما هي الأدوات التي وظفت لتحل محل البنى التقليدية، لاسيما ما تعلق بمؤسسات الوساطة الاجتماعية (أحزاب، جمعيات، مدرسة، مسجد، إدارة، المدن والأحياء..)، كما فتحنا مجالا لتحليل نظام العلاقات الاجتماعية عندنا، وبنية العائلة وتكوين الفرد وقيمه وآرائه ومتطلباته، في ظل مظاهر "مشينة" لم يعدها المجتمع من قبل، على غرار الهجرة السرية والعنف، الذي أصبح صفة ملازمة للسلوكات الفردية والجماعية.

وكما رأينا في المحور الأول من هذه الدراسة، فإن المنظومة الاستعمارية، وبتوجيه من علماء اجتماع فرنسيين درسوا البنية الاجتماعية الجزائرية، عملت على تغيير طبيعة المجتمع فكانت البنيات والمؤسسات القبلية، والارتباط بالأرض، ودور الأعيان والصالحين، والدين واللغة، أهم المواضيع التي ركزوا عليها لبسط نفوذهم وإفراغ المجتمع الجزائري من محتواه الذي يضمن التماسك.

وإذا كان الاستعمار قد فعل ما فعل وشوه البنية الاجتماعية للجزائر، فإن منطق البناء والسياسة الاجتماعية التي اعتمدت بعد الاستقلال، افتقدت للرؤية العلمية والنظرة العميقة في التعامل مع "التركة المسمومة" للاستعمار، وعملت على تكريس وتراكم التخلف والتشويه الهيكلي في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع.

لقد أدى فشل البرامج التنموية إلى الوقوع في ثنائية التعايش "المرضي" بين بنى تقليدية للمجتمع وبنى شبه حديثة لم تكتمل، وهي ازدواجية ساهمت في تشوه البناء الاجتماعي/الاقتصادي، الذي فقد "الخييط الناظم" للجماعة، حيث تراجع دور العائلة واهتزت التراتبية الاجتماعية المبنية على قيم الاحترام، الصيت والسمعة، والارتباط بالأرض والوطن.

كان يمكن أن تكون منظومة القيم التقليدية التي حاول المستعمر طمسها وفشل في ذلك، هي روح المجتمع والأداة الأساسية لانتقال القيم الأصيلة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ولكن، وبالمقابل، كان يُروج على أنها من عوائق التقدم، مما تسبب في إضعافها وظهور "انفصام قيمي" بين التقليدي والعصري، وهو ما أدى إلى حالة من الضعف وغياب المعالم الاجتماعية، وصراع بين الأجيال.

إن تحليل إشكالية التماسك الاجتماعي في الجزائر يحتاج إلى أكثر من ورقة بحثية، لأن المسألة مرتبطة بالتأسيس لمقاربة معرفية نقدية من شأنها تجاوز التحاليل التي تركز على التظاهرات، بايجابياتها وسلبياتها، إلى تقديم تفسير للخلل الذي أصاب النسق الاجتماعي بفواعله ومؤسساته ومنظومته القيمية، وأفضى إلى حالة من "الارتباك المجتمعي"، في ظل غياب توافق حول مشروع مشترك ضامن للجاذبية ومحفز لروح الانتماء.

قائمة المراجع

- Boisard, P. (2009, juillet 2). *La cohésion sociale à l'ère de la mondialisation*. Récupéré sur HAL SHS sciences humaines et sociales: [https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00401256/dfgf.\(fgf\).gdf.fdg:dfg](https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00401256/dfgf.(fgf).gdf.fdg:dfg).
- Djender, M. (1991). *Introduction à l'histoire de l'Algérie*. Alger: ENAG.
- Durkheim, E. (1961). *De la division du travail social*. Paris: Presses Universitaires de France.
- Icheboudène, L. (2000, 3ème trimestre). Le mouvement associatif ou la tentation de structuration sociale, ébauche pour une réflexion. *Cahiers du CREAD*, pp. 45-50.
- Jaques, D. (2006, Décembre). Refonder la cohésion sociale. *Esprit*, pp. 5-23.
- La patrie news. (2021, SEPTEMBRE 1). UN GÉNÉRAL FRANÇAIS L'A CONFIRMÉ DANS UNE ÉTUDE : L'ALGÉRIE CIBLÉE PAR UNE GUERRE DE QUATRIÈME GÉNÉRATION. Récupéré sur <https://lapatrienews.dz/un-general-francais-la-confirme-dans-une-etude-lalgerie-ciblee-par-une-guerre-de-quatrieme-generation/>
- Lacheraf, M. (1988). *Ecrits didactiques sur la culture, l'histoire et la société*. Alger: SNED.
- الأمم المتحدة، (2014). *الطبقة الوسطى في البلدان العربية قياسها ودورها في التغيير*. بيروت.
- المختار الهراس. (1986). *التحليل الانقسامى للبنيات الاجتماعية في المغرب العربي: حصيلة نقدية، في: نحو علم اجتماع عربي.. علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- المدني، أ. ت. (د.ت. ن). *هذه هي الجزائر*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- الموسوعة السياسية. (2022). *الانتقال الديمقراطي*. أبوظبي. Consulté le 11, 2022, sur <https://political-encyclopedia.org/dictionary>
- أمينه بصفاء. (2018). *العصية الافتراضية في شبكات التواصل الاجتماعي: دراسة مونوغرافية نقدية على عينة من مستخدمي الفيسبوك*. (كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 3، المحرر)
- إيمان عومر، (2020). أكتوبر (06) جزائريون يتحدّون القانون والبحر... إلى أوروبا على خشبة. Consulté le 09, 2022, sur [جانفي](#)

<https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors/300920202>

بوشناف، ف. (2019). ماي. (التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيار إلى الضرورة .. الواقع والمأمول. مجلة البشائر الاقتصادية. 1(1), pp. 340-357.

جايي، ن. (2004). جوان. (الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية في الجزائر: أو الأب "الفاشل" والابن "القافر". *إنسانيات المجلد الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية*. (25-26)

جغلول، ع. أ. (1987). *الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون*. ع. فيصل، Trad.) بيروت: دار الحداثة.

حجازي، أ. م. (1986). *المتقف العربي والالتزام الايديولوجي: دراسة في أزمة المتقف العربي* Dans م. م. المؤلفين، *نحو علم اجتماع عربي علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة*. (pp. 139-161) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

دريس، ن. (2015). أكتوبر. (العنف السياسي في الجزائر المعاصرة من الأيديولوجية الشعبوية إلى البوتويا الإسلامية .. عناصر تحليلية في سياقات تاريخية معلنة. *عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 4*(العدد 33-50. pp. 14).

زمام، ن. أ. (2008). شتاء. (حول سوسيولوجية المتقف الجزائري. *إضافات المجلد العربية لعلم الاجتماع*) العدد 126-141. pp. 1).

زياني، ب. س. (2014). ديسمبر. (النخب والسلطة والايديولوجية في الجزائر: بناء الدولة والتغيير السياسي. *مجلة المستقبل العربي*. (430)

زياني، ص. (2007, 12). تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجموعية في الجزائر. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*. 8(17), pp. 87-110.

زينب، د. (2018). مارس. (الحرق في الجزائر، رؤية سوسيولوجية "ما بين الثمانينات والعشرية الأخيرة. *مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية*.

سعيد عيادي. (2018). *تاريخ علم الاجتماع واتجاهاته في الجزائر*. الجزائر: دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع. سمير قط. (جانفي، 2017). إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية. *دفاتر السياسة والقانون* (العدد 16)، الصفحات 227-240.

شارل رويير آجيرون. (1982). *تاريخ الجزائر المعاصرة*. (عيسى عصفور، المترجمون) بيروت: منشورات عويدات. صالح بلحاج. (جانفي، 2013). التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات. *مجلة أكاديميا*، 1(1)، الصفحات 01-20.

علي الكنز. (1986). المسألة النظرية والسياسية في علم الاجتماع العربي. تأليف في: نحو علم اجتماع عربي..

علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عيسات م. م. (2020). ديسمبر. (إشتمالية المخيال الاجتماعي في الفضاء العمومي الافتراضي. مجلة العلوم

الإنسانية لجامعة أم البواقي. (2)5,

فتح الدين بن أزواو. (ديسمبر، 2021). السياسة الاستعمارية الدينية والثقافية في الجزائر (1830-1954).

مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5 (العدد 2).

قوي، ب. (2010). أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية. ورقة قدمت في إطار اللقاء

العشرين لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول "مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع

الأحزاب في الدول العربية .

كيموش، إ. (2019). جانفي 29. (02 ألف "حراك جزائري يصلون شواطئ ألييريا وأليكانت .

Consulté le 09, 2022, sur

<https://www.echoroukonline.com/29-%>

لطرش، ح. (2021). جوان. (حنان لطرش، "السياسة الفرنسية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والثقافية في

الجزائر"، المجلد 35، العدد 01، جوان 2021، ص. 1423، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم

الإسلامية، العدد 01.

محمد شقرون. (1986). أزمة علم الاجتماع أم أزمة المجتمع؟ تأليف نحو علم اجتماع عربي.. علم الاجتماع

والمشكلات العربية الراهنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد نجيب بوطالب. (2002). سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ناصر، ج. (2018). جانفي. (29 القدس العربي. سوسيولوجيا قوارب الموت. Consulté le 09, 2022, sur

<http://www.alquds.co.uk>

وكالة الأنباء، الجزائرية، (2019). فيفري. (10 معدل البطالة بالجزائر بلغ 7ر11 بالمئة في سبتمبر. 2018.

Consulté le 9, 2022, sur

<https://www.aps.dz/ar/economie/66841-7-11-2018>